



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1985/9/Add.1
26 February 1985
ARABIC
Original: SPANISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون
البندان ١٢ و ٢٦ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية
في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة
إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من
البلدان والأقاليم التابعة

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

تقديم خدمات الخبراء في ميدان حقوق الإنسان

مذكرة تقديم تقرير الخبير ، السيد فرناندو فوليو ، المعين عملا بقرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٨٤

١ - أقدم التقرير عن مهمتي الثالثة في غينيا الاستوائية ، التي قمت بها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام الفائت ، وفقا للولاية التي شرفني بها الأمين العام للأمم المتحدة ، عملا بتوصية هذه اللجنة والقرار الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٤ .
وعندما سألني السيد وليم بافوم ، وكيل الأمين العام للشعوب السياوية وشعوبون الجمعية العامة ،
عما إذا كان باستطاعتي قبول مهمة جديدة في غينيا الاستوائية ، سرت لفكرة العمل مجددا معه ومع
موظفيه ، الذين كان دعمهم القيم وتعاونهم ضروريين لتنفيذ المهمتين السابقتين اللتين قمت بهما في
عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، ولاسيما أنشاء المهمة الأخيرة . كذلك ، كانت المهمة الجديدة تعطيني فرصة
التعاون مجددا مع اللجنة ، وبصورة عامة مع مركز حقوق الإنسان . وبالتالي ، قبلت الولاية يحدوني
الاهتمام بالاطلاع محليا على الطريقة التي واجه بها شعب غينيا الاستوائية وحكومتها التحديات
الصعبة في ميدان حقوق الإنسان ، منذ زيارتي الأخيرة إلى ذلك البلد . والأهم من ذلك أن الزيارة
الجديدة كانت ستضعني على اتصال مع شعب نبيل يستحق كل سعادة ممكنة .

٢ - ومنذ بداية مهمتي ، حظيت بالتعاون الحاسم والقيم من مركز حقوق الانسان ، ولاسيما من الموظفين اللذين رافقاني في الزيارة . كذلك ، حظيت في ملابو بالتعاون الفعال واللطيف والضروري من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٣ - واستقبلتني حكومة غينيا الاستوائية بلهفة خاص أشكرها عليه . وقدمت لي التعاون للقيام بمهتمي ، علما بأن بعض المعوقات التي لاقيتها أثناء هذه المهمة كان بالأمكان تجنبها لجعل زيارتي ميسرة ومشرمة على نحو أفضل . وأود أن أنه ، بصورة خاصة ، بالمعاملة الودية والتعاون القيم الذي تفضل فخامة رئيس الجمهورية ، دون تيودورو أوبيانغ أنغياما امبا سوغو ، وخصني بهما شخصيا .

٤ - وعملا بقرارى لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كانت الولاية المنوط بها تقضي أن أدرس ، مع حكومة غينيا الاستوائية ، أفضل طريقة لتطبيق خطة العمل المقترحة من الأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ . أى كانت الولاية تتعلق بتقييم الخطة المذكورة ، المصممة لتنمية حقوق الانسان . وكان من المفروض أن يمكن التقييم من اتخاذ تدابير أخرى مناسبة توعدى إلى أشكال جديدة من التعاون بين حكومة غينيا الاستوائية والأمم المتحدة في ميدان تعزيز الحريات والحقوق الأساسية . لذلك ، لم تكن المهمة تتعلق ، في هذه الحالة ، بتحقيق في الموقع ، بالمعنى الصحيح ، عن حالة حقوق الانسان في ذلك البلد ، على الرغم من أن التقييم قد يعطي ، في النهاية ، صورة عما يجرى في هذا الشأن . وهذا ما حصل بالفعل إلى حد ما .

٥ - ان قصر الزيارة ، الذى أملته ظروف خارجة عن ارادتى شرحتها في الفقرة ٨ من التقرير ، لم يوءر كثيرا على ولايتي ، نظرا لطبيعتها - التي سبق أن وصفتها - ونظرا لمعرفتي السابقة بالبلد وبظروفه . وبالطبع ، فلو توفر لي مزيد من الوقت ، لكان عملي قد جاء مليئا أكثر بالأفعال البارزة ولكن يبدو لي أن التقرير الذى أصعه تحت تصرفكم يسمح بالاطلاع على تنمية خطة العمل المشار إليها أعلاه ، وبصورة عامة على حالة حقوق الانسان في غينيا الاستوائية ، لأغراض التعاون المقبل والضروري بين حكومة ذلك البلد والأمم المتحدة في هذا الميدان . واعتبر أن هذا التعاون لا بد منه لنجاح مشاركة الأمم المتحدة وجهود الحكومة المذكورة لصالح ترسیخ ما تحقق حتى الآن ، وكذلك لصالح التدابير الجديدة والضرورية للإعمال الكامل للحريات والحقوق الأساسية .

٦ - وكما سترون من التقرير الذى أقدمه اليوم ، لقد حصلت تغييرات هامة في غينيا الاستوائية في مجال حقوق الانسان تنفيذا لخطة العمل لعام ١٩٨٠ . وكان بالأمكان ، بل من الواجب ، تحقيق المزيد مما نصت عليه خطة العمل نظرا لظروف البلد . ومهما يكن من أمر ، فإن الانجازات ايجابية وتسمح بالاستمرار في الجهد لبلوغ الهدف الملحوظ في خطة العمل ، والذى هو إعادة التمتع بحقوق الإنسان ، أو بالأحرى الإعمال الشام لها . وهذا الاستمرار لا بد منه لترسيخ ما تتحقق حتى الآن . والا ، فهناك خطر كبير للإطاحة بكمال جهود الحكومة والأمم المتحدة . لذلك ، فإني أوصي ، مشددا على التوصية بأن تستمر العلاقة بين الحكومة والأمم المتحدة لكمال خطة العمل واعتماد تدابير أخرى مكيفة بحسب الظروف الجديدة . وينبغي أن تكون تلك العلاقة دائمة وأكثر وثوقا ، مع الاستفادة من الخبرة المكتسبة حتى الآن . وبهذه الطريقة ، ستدخل خدمات المساعدة التقنية والاقتصادية من الأمم المتحدة لصالح غينيا الاستوائية مرحلة جديدة أكثر خصبا ، مما يمكن ، في الوقت ذاته ، المجتمع الدولي من ايجاد نقطة توجيه ودعم للتعاون مع حكومة غينيا الاستوائية على تحسين شروط معيشة الشعب ، من جميع النواحي ، في إطار تعزيز وحماية حقوق الانسان .

٧ - وكما أشير الى ذلك في تقريري ، فلم تكن قد وصلتني ، حتى ساعة اعداد التقرير ، الوثائق المتعلقة ببعض القوانين التي أصدرتها حكومة غينيا الاستوائية ، والتي كنت قد طلبتها . وقد وصلت هذه الوثائق الى مركز حقوق الانسان بعد أن أنهيت تقريري . ويمكن الاطلاع على القوانين المذكورة في الأمانة .

٨ - السيد الرئيس ، اني واثق من أن هذا التقرير يمكن أن يستخدم للتوجيه الخطى التي تعتبرها اللجنة مناسبة في الاتجاه الذى أشرت اليه . وأمنيتي القصوى هي أن أخدم شعب غينيا الاستوائية والقضية التي كرستم أنفسكم لتعزيزها بغية تحقيق السلم والرفاه في جميع أنحاء العالم .
